المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

تحت رعاية جامعة الدول العربية

المركز الدولي الخليجي
Gulf International Center

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

نظم الإعسار وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي والاستثمار ..

يستهدف قانون الاعسار المدنيين من موظفين ومهنيين، ممن تسببت الصعوبات المادية لظروف مختلفة ومتنوعة، في عدم قدرتهم على سداد ديونهم، وإبراء ذممهم المالية. وقد جاء القانون ليضع قواعد واضحة ومرنة، من شأنها أن تحفظ كرامة المدين بصفته شخص طبيعي، ويساعد على إيجاد الفرصة له لكي ينظم شؤونه المالية ويقلل العبء عن كاهله، كما وتضمن هذه القواعد حقوق المستثمرين والدائنين، الأمر الذي بدوره يعزز من الثقة في قطاع الأعمال، وتحديداً لدى البنوك، ويحفّز أيضاً الأفراد على تنظيم أوضاعهم المالية بشكل مدروس بعيداً عن المخاطر.

وكما هو الحال في مختلف القوانين التي تصدرها القيادة الرشيدة في الدولة، فإن قانون الإعسار يتميز بشمولية قواعده وبنوده، بحيث تسهم هذه الشمولية في وضع إطار قانوني مرن، يسهم بشكل مباشر في حل قضايا الوقت الراهن، بالإضافة إلى رفع وتعزيز وعي الأفراد والجهات الدائنة على حد سواء، بالشكل الذي يمنع زيادة حالات تعثّر الأفراد في الالتزام بسداد القروض والديون المستحقة، وبالتالي ينعكس بشكل إيجابي أولاً على نشر ثقافة التسامح في الدولة، وهو الأمر الذي تسعى القيادة الرشيدة جاهدة إلى تعزيزه في المجتمع، وثانياً ينعكس على الاستقرار الأسري لدى المتعثرين، ويحافظ على ترابط الأسرة ويمنعها من التفكك بسبب الظروف المادية في ظل الأزمات أو غيرها.

هذا على الصعيد الاجتماعي، أما على الصعيد الاقتصادي، فإن قانون الإعسار يسهم بشكل مباشر في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة، ويوفّر مناخاً آمنا لتوفير القروض الشخصية بسهولة ويسر، وبطريقة تضمن رضا الطرفين الدائن والمدين، وسيشجع بالتالي على زيادة التدفقات النقدية بما يدعم جهود التنمية الشاملة والمستدامة في الدولة.

إن وجود قواعد متخصصة تحكم حالة إعسار الشخص الطبيعي في هذا القانون سيؤدي إلى زيادة الشفافية وزيادة الضمان العام للمعاملات المالية وبالتالي تعزيز الثقة بين الدائن والمدين. كما أن صدور مثل هذا القانون الاتحادي، يؤكد على المكانة الريادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يندر وجود تشريعات مستقلة تعالج مسألة إعسار الشخص الطبيعي.

الامارات نموذج

الأهمية الكبيرة لتعزيز المنظومة التشريعية المالية والاقتصادية في الدولة، وإطلاق قوانين وتشريعات تدعم التنمية المستدامة وتوفر بنية تشريعية مرنة تسمح بحماية أصول المستثمرين.

يأتي ذلك بعد أن اعتمد مجلس الوزراء قانوناً اتحادياً لتنظيم حالات إعسار الشخص الطبيعي، بهدف تعزيز تنافسية الدولة في مجال سهولة ممارسة الأعمال ومساعدة المدين في تسوية التزاماته المالية، وحماية غير القادرين على تسديد ديونهم من الإفلاس؛ وسيدخل القانون حيز التنفيذ ابتداءً من يناير 2020.

المؤتمر الدولي الخامس
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

مميزات:

وحدد مسؤولون واستشاريون وخبراء اقتصاد 10 مميزات رئيسية للقانون، وقالوا إنه في حال تطبيق القانون بأثر رجعي فإن ذلك يعطي بارقة أمل لمن صدرت بحقهم أحكام قضائية في حالات إعسار سابقة، لكنهم استبعدوا في الوقت ذاته أن يطبق بأثر رجعي، حيث سيؤدي ذلك إلى إعادة النظر في العديد من القضايا التي تم البت فيها بالفعل.

وبحسب المسؤولين والاستشاريين والخبراء، فإن الهدف الرئيسي للقانون هو التسهيل على الأفراد الذيم يواجهون صعوبات مالية، حيث يساعد هؤلاء الأفراد على إعادة تنظيم مديونياتهم، ويتيح لهم فرصة الاقتراض من جديد بشروط ميسرة، بما يعزز تنافسية الدولة في مجال سهولة ممارسة الأعمال، ويحمي غير القادرين على تسديد ديونهم من الإفلاس والتغلب على المخاطر المالية للأفراد بما يسهم في الحد من التعثر المالي.

ووفق قرار مجلس الوزراء، سيعمل القانون على مساعدة المدين في تسوية التزاماته المالية، من خلال خبير أو أكثر تقوم المحكمة بتعيينه لتسوية الالتزامات، والذي يقوم بإعداد خطة بالتنسيق بين المدين والدائنين لا تزيد مدتها على ثلاث سنوات لتسوية الالتزامات المالية والوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في الخطة، على أن يُمنع المدين خلال تلك الفترة من أية ديون، لتصدر المحكمة لاحقًا بناءً على طلب الخبير أو المدين أو أي من الدائنين قراراً بتمام تنفيذ الخطة.

ملاذ آمن:

وقال معالي عبد العزيز الغرير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات، إنه مع استمرار الدولة في تعزيز مكانتها كمركز اقتصادي إقليمي وملاذ مالي آمن، ستتطور القوانين والتشريعات فيها لدعم الرفاهية والاستقرار المالي لأصحاب المشاريع ورواد الأعمال المحليين.

وأثنى على جهود وزارة المالية لاتخاذها هذه الخطوة الحاسمة لدعم الأفراد في هذا الوقت الحساس، وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية في الدولة. وأكد أنه مما لا شك فيه أن القانون الجديد سيعود بالفائدة على مجتمع الأعمال والقطاع المصرفي على حد سواء، حيث إنه يتيح للأفراد الفرصة لإعادة هيكلة مواردهم المالية، ويساعد الجهات المقرضة المحلية في خفض تكلفة الديون المعدومة.

سهولة الأعمال

وقال إبراهيم الزعابي، المدير العام لهيئة التأمين، إن قانون الإعسار، المقرر تطبيقه مطلع العام القادم، سيعزز تنافسية الدولة في مجال سهولة ممارسة الأعمال، ويحمي غير القادرين على تسديد ديونهم من الإفلاس.

وأضاف أن القانون الجديد القانون يوفر منظومة متكاملة تساعد المتعسرين للتغلب على المخاطر المالية والحد من التعثر المالي، والتخفيف من الأعباء المطلوبة لإعادة تنظيم وهيكلة المديونيات، وصولاً لوضع حل متوازن يحقق مصلحة الدائنين والمدينين في نفس الوقت.

وأشار إلى أن القانون يسهم أيضاً في خلق حالة من التكامل التشريعي لجذب الاستثمارات ولتحقيق بيئة آمنة لرؤوس الأموال، وتعزيز الجدارة الائتمانية للدولة على المدى البعيد وآفاق نموه المستقبلي، بالإضافة إلى تعزيز تنافسية الدولة وقوة اقتصادها، وصولاً لاقتصاد مستقر يوفر للأفراد بيئة مناسبة ومشجعة على ممارسة الأعمال.

أثر إيجابي

من جانبه قال الدكتور علي الصادق المحلل الاقتصادي في مجلس دبي الاقتصادي، إن قانون تنظيم حالات إعسار الشخص الطبيعي يسد فجوة كبيرة في منظومة القوانين الداعمة للاستثمار، ويساعد إلى حد بعيد في تحديد الأشخاص المتعسرين من الفاسدين.

وأضاف: باعتماد هذا القانون تكتمل مجموعة القوانين التي تحفز على الاستثمار الحقيقي والجيد، وأعتقد أنه سيكون له أثر إيجابي كبير على تدفق الاستثمارات، لأنه يحمي الأفراد المتعثرين من الدخول إلى السجن، وذلك من خلال فتح العديد من الخيارات والمخارج القانونية التي تسمح للمتعثر بتسوية أوضاعه المالية دون الاضطرار إلى الهروب.

تكامل تشريعي

واتفق مع الآراء السابقة، رضا مسلم الشريك والمدير العام لشركة «تروث» للاستشارات الاقتصادية والإدارية، مؤكداً أن صدور القانون جاء في توقيت مهم بما يسهم في خلق حالة من التكامل التشريعي لجذب الاستثمارات، ولتحقيق بيئة آمنة لرؤوس الأموال.

وأضاف أن القانون سيسري على الشخص الطبيعي الذي لا يقوم بنشاط اقتصادي ولا يعتبر من فئة التجار، وبالتالي سيحمي المدين من أي ملاحقة قانونية، وينفي صفة الجنائية عن الالتزامات المالية للشخص المعسر، ويعطيهم فرصة للعمل والإنتاجية.

وحول من صدرت بحقهم أحكام قضائية في حالات تعثر، قال مسلم إن هذا الأمر سيعتمد على ما ستنص عليه اللائحة التنفيذية للقانون، فإذا صدر بأثر رجعي سيتم إعادة النظر في من صدر بحقهم أحكام قضائية، لكنه توقع أن يتم تطبيق القانون اعتباراً من يناير القادم على أن تقوم أغلبية محاكم الدولة بتأجيل هذه النوعية من القضايا وعدم البت فيها لحين صدور القانون رسمياً.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

استقرار مالي

وقال المحلل والخبير الاقتصادي علي الحمودي، إن هذا القانون يأتي استكمالا لمنظومة القوانين المالية المتكاملة في الإمارات بما يدعم زيادة الشفافية حول معاملات سداد الديون، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي في الدولة ودعم موقعها كبيئة استثمارية مثالية تضمن حماية حقوق كل الأطراف.

وأضاف أن القانون سيزيل مخاوف الأفراد من ملاحقة القانون الجنائي في حالات التعثر المالي، كذلك فإن القانون ينفي صفة الجنائية عن الالتزامات المالية للشخص المعسر، وبالتالي يعطيهم فرصة للعمل والإنتاجية وإعالة أسرهم.

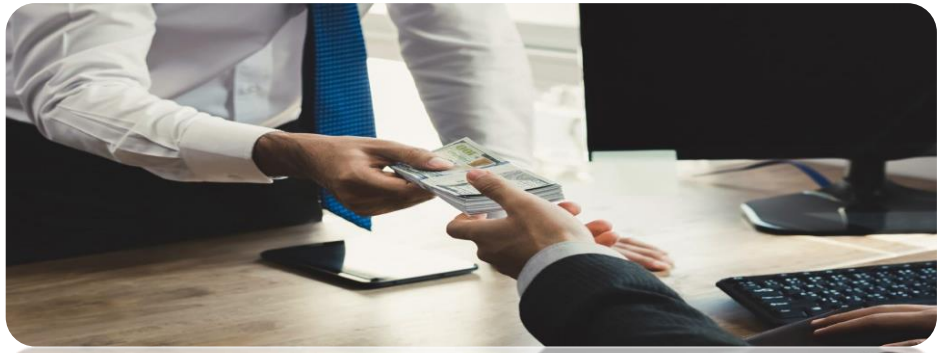

الأعمال التجارية:

وقال فيجاي فاليشا، مدير المخاطر المالية لدي «سنشري فاينانشال» إن الموافقة على قانون اتحادي جديد لتنظيم الإعسار الشخصي يعد خطوة إلى الأمام في تحسين سهولة ممارسة الأعمال التجارية لكل من المدينين والدائنين، مشيراً إلى أن السيناريو الحالي لم يكن جيداً بالنسبة للدائنين، لأنه أدى إلى معدلات استرداد منخفضة للغاية ووضع المدينين أيضاً تحت ضغوط شديدة.

وأضاف أنه في كثير من الحالات كانت تعامل حالات التعسر كجريمة جنائية، مشيراً إلى أن القانون الجديد سيعالج هذه الأمور وسيمحي الإعسار المالي من قائمة الجرائم، وهو ما سيرفع المعنويات لهؤلاء المثقلين بالديون. وذكر أن القانون سيعزز وضع الإمارات لتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية كونها دولة حديثة لديها تشريعات تتسم بالشفافية وتعد مناسبة في مجال سهولة ممارسة الأعمال.

المؤتمر الدولي
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

وأشار إلى أن القانون يحث على التوصل إلى تسوية تفاوضية بين الطرفين، حيث اتبع القانون نهجاً إنسانياً للغاية ينص على ضرورة قيام الخبير المعين من قبل المحكمة بالتنسيق مع المدين والدائن والتوصل إلى خطة لا تستمر لأكثر من 3 سنوات.

كما تم تخفيض رسوم إعادة جدولة الديون وإعادة هيكلتها. وهذا يساعد المدين لأنه يقلل من نفقاته، ويمنع أيضاً القضية من البقاء في المحاكم لمدة ليس لها نهاية.

خطوة حاسمة:

من جهته، قال غاي وول الشريك واستشاري إعادة هيكلة لدي «جرانت ثورنتون – الإمارات» إن تطبيق قانون الإعسار الشخصي خطوة حاسمة في تعزيز أحكام الإعسار بالدولة واستكمالها. وأوضح أن كل سوق مالي رئيسي في العالم لديه بالفعل شكل من أشكال أحكام الإعسار الشخصي، ومع تطبيقها أيضا في الإمارات فإنها تعمل على تحسين فعالية ممارسة الأعمال التجارية.

وتابع: «في الحالة المثلى، سنرى بأن الذين لديهم ديون تحولت الآن إلى فرض شخصي محتمل والأفراد الذين يقتربون من مستويات كبيرة من الديون قادرون على إدارة الموقف الإشكالي للديون غير القابل للخدمة مع زيادة العوائد على الدائنين».

وقال: «ضمان إشراك المدينين للبقاء في البلاد والتعامل مع ديونهم بدلاً من الخروج المحتمل من البلاد يعد مفيدا لجميع مستويات الاقتصاد». وأكد على أن قانون الإعسار يعد خطوة كبيرة إلى الأمام في دولة الإمارات التي تواصل سن القوانين التي اللازمة لتعزيز تنافسيتها وتسهيل ممارسة الأعمال.

نظام ائتماني

وقال الخبير المالي شايلش داش: إن هذا تشريع مهم للغاية بالنسبة لدولة الإمارات في الوقت الراهن، حيث يجعل نظامها القانوني يتماشى مع القوانين الدولية ويساعد الأفراد على أن يكونوا أكثر إنتاجية، ويقدمون حلولاً للبنوك وكذلك حول كيفية إدارة نظامهم الائتماني.

وتوقع شاليش أن تظهر الآثار الإيجابية لهذا التشريع على الاقتصاد الوطني لفترات طويلة قادمة، حيث سيعطي دفعة قوية لبيئة الأعمال التجارية والمالية ويتيح نظاماً أكثر كفاءة وفاعلية لإعادة الهيكلة، كما يقدم نظاماً جديداً لإفلاس المدينين المتملكين بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مشيراً إلى أن من شأن القانون أيضاً أن يرفع مرتبة الإمارات في «حل مشكلات الإعسار» في مؤشر «سهولة الأعمال»، الذي يصدر عن البنك الدولي.

إحاطة

وتعقد وزارة المالية اليوم بحضور يونس حاجي الخوري، وكيل الوزارة إحاطة إعلامية حول قانون الإعسار من المقرر الكشف خلالها عن كافة التفاصيل المتعلقة بالقانون، وموعد الإعلان عن اللائحة التنفيذية.

10 مميزات

1 يعزز تنافسية الدولة في مجال سهولة ممارسة الأعمال.

2 يحمي غير القادرين على تسديد ديونهم من الإفلاس.

3 يخلق حالة من التكامل التشريعي لجذب الاستثمارات.

4 يعزز تحقيق بيئة آمنة لرؤوس الأموال.

5 يدعم زيادة الشفافية حول معادلات سداد الديون.

6 يعزز الاستقرار المالي بالدولة ويدعم موقعها كبيئة استثمارية مثالية.

7 يزيل مخاوف الأفراد من ملاحقة القانون الجنائي في حالات التعثر المالي.

8 يجعل النظام القانوني في الدولة أكثر تماشياً مع المقررات الدولية.

9 يعطي دفعة قوية لبيئة الأعمال التجارية والمالية.

10 يتيح نظاماً أكثر كفاءة وفاعلية لإعادة الهيكلة.

إن جميع الإصلاحات الهيكلية الرئيسية التي يمكن أن يأمل بها رائد الأعمال البحريني في النظام البيئي الريادي في المملكة قد بدأت اليوم.

وهي تشمل قانون الإفلاس الجديد والذي بدأ العمل به في ديسمبر 2018، وقد أثبت نفسه منذ ذلك الحين بجعله النموذج التنظيمي أكثر ملاءمة للشركات على اختلاف أنواعها وأحجامها.

إذا كنت أحد روّاد الأعمال البحرينيين من أصحاب الأفكار اللامعة ممن يرغبون في الاستفادة من النظام البيئي الريادي المزدهر في البحرين، فمن الجيد أن تتعرف على جميع الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها البحرين مؤخرًا. سواءً أكانت قوانين الثقة المحسّنة، أو قوانين الشراكة محدودة المسؤولية المعدلة، أو قانون الإفلاس المنقّح، والذي سنركز عليه في مقالنا هذا.

المؤتمر الدولي الخامس
لرواد الأعمال القانونية
"القانون والتنمية المستدامة" رؤى عربية 2030
فبراير 2022 – القاهرة

البحرين نموذج

قانون الإفلاس البحريني: تشريع ثوري

قبل ما يقرب من عقد من الزمان وفي أعقاب الأزمة المالية أدركت السلطات أنّ القوانين القائمة آنذاك والتي تشرف على الإفلاس والإعسار لم تكن متماشية تمامًا مع جهود إعادة الهيكلة الحديثة وأدركت حاجتها إلى قانون إفلاس جديد.

ولذلك قامت الحكومة وبالتعاون مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين بإعداد إطار عمل لقانون الإفلاس الجديد والذي سيعمل بشكل مزدوج. فمن ناحية، فقد هدف هذا القانون الجديد إلى ضمان اليقين والحماية لجميع المشاريع التجارية والشركات الناشئة، وتم ضبطه أيضًا ليحتوي على عنصر إعادة هيكلة خاص للمؤسسات المغرقة بالديون.

وهكذا تم إصدار قانون الإفلاس الجديد والذي، من بين مزايا أخرى، يسهل الإعسار عبر الحدود.

يتطرق هذا القانون وبشكل كبير للشركات الناشئة أيضًا حيثُ تم تصميمه لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال من خلال تقديم إطار عمل موثوق يزيل الصبغة الجرمية عن الفشل بينما وفي الوقت ذاته يعزز الشفافية والحياد.

من المستفيد من هذا القانون؟

باختصار، أي شركة ناشئة أو شركة تجارية غير مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي تندرج ضمن نطاق قانون الإفلاس البحريني لعام 2018. وإضافة إلى ذلك، يغطي القانون أيضًا جميع "التجار من الأشخاص الطبيعيين " الذين يزاولون أنشطتهم التجارية من مكاتبهم الرئيسية الموجودة في البحرين.

والجهات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي مثل: البنوك، ومؤسسات الخدمات المالية مُستثناة؛ لأنها منظّمة تحت إشراف مصرف البحرين المركزي وبحسب قانون المؤسسات المالية لعام 2006.

ليس لدى البحرين حاليًا أي تشريع لمعالجة القضايا المتعلقة بالإفلاس الشخصي. وهو ما يعني أن قانون الإفلاس الجديد لا يغطي الديون الشخصية والأسرية والاستهلاكية للمدين.

يستثني القانون أيضًا جميع عقود المشتقات المالية التي تدخل في نطاق لوائح المعاوضة.

النطاقات والميزات

يُسمح للمدين أو دائنيه ببدء الإجراءات إذا فشل المدين في سداد الديون لمدة 30 يومًا، ويمكن أيضًا البدء بالإجراءات مقدمًا في حالة عدم قدرة المدين على سداد الدين في تاريخ السداد المحدد.

ويجوز لصاحب الالتماس أيضًا أن يقدم أدلة تثبت أن صافي الالتزامات المالية للمدين تتجاوز صافي قيمة أصوله. وبمجرد أن يتم إثبات أي شك معقول في أن الالتزامات المالية للمدين تقع ضمن نطاق قانون الإفلاس، تطلب المحكمة نشر إطار للمدين المتملك، وبموجب هذا الإطار، تحتفظ الشركة المفلسة بوحداتها الإدارية، ومع ذلك، تعيّن المحكمة أيضًا أمين إفلاس مستقل لمساعدة المدين بالتوصيات وخطط العمل. كما يساعد أمين الإفلاس المدين في العمل على خطة إعادة التنظيم ويقدم جردًا تفصيليًا لأصوله.

فترة الوقف

وهذه ميزة مهمة لقانون الإفلاس الجديد، إذ أن فترة الوقف تصبح سارية المفعول بمجرد بدء إجراءات الإفلاس ويُمنح المدين مهلة مدتها 120 يومًا طالما أنها تستوفي معايير معينة.

على سبيل المثال، يجب تأمين الدائن ويجب على المدين أن يستخدم فترة الوقف لإعادة تنظيم ممتلكاته ومواصلة عمله، حيثما أمكن ذلك.

ويجوز للمحكمة أن تختار تمديد فترة الوقف بناءً على توصية من أمين الإفلاس. ولكن، حتى يحدث ذلك، يجب على الدائن أن يعطي موافقته الصريحة أولاً، ويجب أن تقتنع المحكمة أيضًا بأن التمديد سيحسّن قيمة أصول المدين بشكل أكبر.

بيع الممتلكات وتمويل المدين المتملك

ستوافق المحكمة على بيع أصول المدين إذا ثبت دون أدنى شك أن البيع سيخدم المصلحة الفضلى لجميع أصحاب المصلحة. ولكن هناك العديد من المعايير الإضافية التي يجب الوفاء بها.

على سبيل المثال، يجب على الدائنين المضمونين الموافقة على البيع، ويجب ألا تقل عائدات البيع عن القيمة السوقية العادلة والديون المضمونة. كما لا يمكن الموافقة على البيع إلا إذا كان جزءًا من خطة إعادة التنظيم.

وبالنسبة لـ تمويل المدين المتملك، يبدو بأن قانون الإفلاس البحريني قد تم أخذه مباشرة من إحدى صفحات الفصل الـ 11 من القانون في الولايات المتحدة والتي تمكن المدين من رفع الائتمان بموافقة المحكمة المسبقة أثناء الإفلاس.

وهذا يمنح الشركة مساحة أكبر للتنفس من خلال السماح لها بمواصلة التجارة. ولكن، يجب أن تكون المحكمة مقتنعة بأن الائتمان ضروري لضمان الإدارة السليمة لأموال التفليسة.

الميزة الواضحة لتمويل المدين المتملك هي القدرة على توفير الائتمان ذي الأولوية، ومن الميزات الأخرى لتمويل المدين المتملك هي توفير الائتمان للمدين، مع قدرة الدائنين المضمونين على إبداء رأيهم في هذا الأمر، بالإضافة إلى ضمانهم وفقًا لبروتوكولات تمويل المدين المتملك.

كانت تلك باختصار مزايا قانون الإفلاس الجديد في البحرين، ولك أن ترى بأن للقانون أبعاد متعددة هدفها منع الفشل التجاري من أن يكون نهاية الطريق لكل من المدين ودائنيه.

قانون "الإعسار" يرفع تصنيف البحرين بمؤشر البنك الدولي

توقع مراقبون أن يدفع إقرار البحرين لقانون هو الأول من نوعه في معالجة الإعسار المالي وقضايا الإفلاس، لرفع تصنيف البحرين في مؤشر البنك الدولي لممارسة الأعمال.

ومؤشر البنك الدولي والذي يقيس الكثير من القضايا الاقتصادية التي تتعلق بتراخيص العمل والتجارة ومناخ الأعمال والتمويل، يعد من أبرز المؤشرات تقديرًا في العالم؛ نظرًا لصدوره من مؤسسة دولية مرموقة وعلى أسس متينة. ومن شأن القانون الجديد أيضًا أن يوفر مظلة قانونية لحماية الشركات من الدائنين على غرار تشريعات طلب الحماية من الدائنين في الولايات المتحدة، مما سيشجع رواد الأعمال على تأسيس مشروعاتهم دون خوف من نهاية أحلامهم على عتبة الإفلاس.

وتصنف البحرين في التقرير الأخير للعام 2018، في المرتبة 66 عالميًّا من 190 اقتصادًا يرصده التقرير الدولي السنوي. وتسبب الديون في خروج رواد أعمال من السوق، إذ لا تتيح التشريعات الحالية قوة للمؤسسات للطلب من البنوك هيكلة المديونيات دون تكبد بيع الأصول وتصفية الأعمال بثمن بخس، وهو ما يعني عدم قدرة رواد الأعمال أو المؤسسات المتعثرة من النهوض مجددًا.

وحسب مسودة القانون التي نشرتها "البلاد" في وقت سابق، فإن التشريع سيعطي الشركات مرونة في إدارة المديونية ومعالجة الإعسار وتقديم خطة لهيكلة الأعمال تكون مقبولة لدى السلطات، كما سيتم تعطيل جميع القضايا المرفوعة والمتعلقة بتعسر الشركة عندما يتم قبول طلب الشركة للاستفادة من التسهيلات التشريعية الواردة في قانون الإعسار المالي. ووافق مجلس الوزراء هذا الأسبوع على المسودة القانونية لقانون "الإفلاس"، إلا أنه لم تتضح التعديلات التي تم إدخالها على المسودة الأساسية، ويفترض أن يتم عرض القانون على السلطة التشريعية (مجلسي الشورى والنواب) بعد أن أقرته الحكومة. وتترافق الخطوة البحرينية مع خطوات مماثلة في دول الخليج في هذا الإطار.